

اقتصاد

مديرة العلاقات الخارجية في المصرف المركزي لـ «الوطن»:

يحق للمواطن سحب ٥ آلاف دولار من المصرف في حال كان الإيداع نقدي وليس حوالة مسموح إدخال ١٠٠ ألف دولار كاش وإخراج ١٠ آلاف بعد التصريح عنها

بدوره، أكد رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أن التعليمات التنفيذية للمرسومين ستصدر خلال الأيام القليلة القادمة. وأشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال إلى أن من ٦٠ إلى ٧٠٪ من التصدير في سورية يعتمد على مصدرين صغار لا يجوز تطبيق القوانين المفروضة على الكبار؛ على الصغار، داعياً إلى دراسة وضع السوق عن قرب أكثر. من ناحيته، أكد معاون رئيس قسم الدراسات القانونية في مديرية الشؤون القانونية في مصرف سورية المركزي حسان علوان لـ «الوطن»، أن عدد المخالفات المضبوطة يتجه إلى التناقص، مشدداً أن حيازة القطع ليس جريمة وكل من قبض مستحقته بالقطع كالمسافات وبعض الفنادق لا يخالف أنظمة القطع، ودعا إلى ضرورة تداول الفوائض بين التجار، مشيراً إلى أن الضابطة لا توقف المواطنين في الشوارع بل يهيمها التعامل الورقي أي الغواجة، داعياً إلى عدم الخوف من حيازة الدولار وهي ليست مشكلة طالما ضمن أنظمة القطع.

له إخراج ٥٠ ألف ليرة سورية، في حين لا يحق لغيره إخراج عملة سورية، ويسمح بإدخال عملة سورية من دون سقف، مع ضرورة التصريح عند عتبة الـ ٥٠ ألف ليرة، إذ إن الأحداث أدت إلى تهريب العملة السورية إلى الخارج. ودعت إلى استخدام فواتير الدفع المؤجل من أجل إعطاء المصارف المدة الزمنية الكافية لتأمين كمية القطع الأجنبي الكافية، في حين رد معظم الحضور بأن الموردين خارجياً لا يقبلون بهذا الطرح، وعند سؤالها عن عمولات شركات الصرافة التي وصلت لحد الـ ٣٥٪ أكدت أن الحد الأعلى المسموح به هو الـ ١٥٪، مع العلم أن النسبة تختلف حسب البلاد المحول إليها، لكن عمليات المضاربة من قبل التجار على العمولة رفعتها، وأنه على ضوء الشكاوي التي وردت إلى المصرف المركزي تم إغلاق عدة شركات، وأشارت إلى أن المركزي في حال لاحظ عدم انضباط من قبل شركات الصرافة المتبقية فهو مستعد لإغلاقها. وأكدت أنه بإمكان المقيم وغير المقيم فتح حسابات بالقطع الأجنبي ضمن البنوك السورية وأن التحويل مسموح سواء للمصارف الداخلية أو الخارجية.



التصريح عنها عند الأمانات الجمركية، أما إخراج القطع فيسمح للرد بإخراج ١٠ آلاف دولار تقداً، وفي حال إخراج الكميات إلى لبنان أو الأردن يجب التصريح عند عتبة الـ ١٠٠ دولار، أما لا سقف له، مهما كانت قيمته، ولكن في حال إدخالها تقداً، فالمسموح بإدخال مبلغ سقفه ١٠٠ ألف دولار، ويجب

في حالة كهذه لا يعاقب عليه القانون. أما من ناحية كمية القطع المسموح بإدخاله إلى البلد، أكدت يحيى أن كل ما هو محول من الخارج أو عن طريق مكاتب المصارف على المنافذ الحدودية لا سقف له، مهما كانت قيمته، ولكن في حال إدخالها تقداً، فالمسموح بإدخال مبلغ سقفه ١٠٠ ألف دولار، ويجب

ضمن كتاب رسمي من قبل مديريات الصناعة أو الزراعة المعنية وليس المصرف المركزي، وفي حال وجود مواد غير مدرجة في فئتي التمويل أكدت أنه سيتم تمويلها من خلال حسابات التاجر في الداخل أو الخارج أو عن طريق المصارف العاملة في البلاد، مؤكدة أن اللجوء إلى شركات الصرافة المرخصة

في المرسوم ٥٤ لعام ٢٠١٣، ولم يأت بأي قرار ناظم جديد لتعاملات التجار، مشددة أنه طالما العمليات التجارية مقنونة ضمن أحكام أنظمة القطع؛ فلا يقع على عاتق التاجر أي مسؤولية قانونية، منوهة بالقرار ١٨١٤ الذي أصدره المركزي، والذي أعاد النظر بألية تمويل المستوردات، خاصة أنه لم يغير كثيراً من آلية التمويل، لكنه جعلها مضبوطة أكثر، داعية للتمييز بين التغطية المقدمة لعملية التمويل وموونة إجازات الاستيراد، كاشفة عن قرار لوزرة الاقتصاد والتجارة الخارجية وصل إلى المركزي بهدف في إعفاء الصناعيين في حال كانت عقودهم لمصلحة القطاع العام كلياً من دفع نسبي الـ ٢٥٪ والـ ١٥٪ وإعفاء بعض مستوردي المواد الأساسية من نسبة الـ ٢٥٪.

صرحت مديرة العلاقات الخارجية في مصرف سورية المركزي ليلى يحيى لـ «الوطن» بأنه يحق للمواطن سحب مبلغ من المصارف قدره ٥ آلاف دولار يوميًا، وعلى المصرف تأمينها في حال كان مصدر القطع إيداع نقدي في المصرف، أما إذا كان المبلغ من حوالة، فالمصرف غير ملزم بتأمين القطع إذا لم يكن الطلب متوقفاً لديه، لكنه ملزم بتحويل الطلب إلى أي مصرف آخر يتوفر فيه القطع، وذلك رداً على شكاوي بوجود مصارف خاصة لا تسمح بسحب المبلغ بالقطع أكثر من ألفي دولار أسبوعياً، وأكدت يحيى بأنه يمكن تقديم شكوى بحق تلك المصارف لدى المصرف المركزي.

وبيّنت أن تغطية عملية تمويل المستوردات جاءت بهدف ضبط السيولة كأداة من أدوات السياسة النقدية، وأن جميع المواد الأولية ومستزمات الإنتاج الزراعي والصناعي ضمن قائمة المواد الممولة بالسعر التفضيلي، منوهة بأن هذه المواد الأولية تحدد

جاء ذلك على هامش ندوة «الأرباء التجاري، أمس، التي عقدتها غرفة تجارة دمشق بهدف تسليط الضوء على المرسومين ٣ و ٥ الخاصين بتشديد العقوبة على من يتعامل بالقطع أو ينشر معلومات خاطئة عن سعر الصرف، إذ أكدت أن المرسوم ٣ شدد فقط على العقوبة المنصوص عليها

حاكم المركزي ومديرو المصارف في جلسة تقييم للقرارات الأخيرة

مدير مصرفي لـ «الوطن»: بحثنا كل التسهيلات الممكنة لدعم النشاط الاقتصادي في حلب وتمويل ترميم المنشآت



قرفول: ضرورة دعم الثقافة المصرفية لدى الجمهور

واستكمال حزمة القرارات التي شرع في اتخاذها مؤخراً والتي تهدف إلى منح مزيد من المرونة للقطاع المصرفي وطمأنة المتعاملين معه. وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير في القطاع المصرفي أن النقاشات تركزت على حلب وبحث كل التسهيلات الممكنة لدعم النشاط الاقتصادي فيها، وخاصة المنشآت المتضررة، وكيفية دعمها وتمويل أعمال الترميم والإصلاح فيها بعد تقييم هذه المنشآت. ولفت إلى أن الاجتماع حمل أيضاً الكثير من التطبيقات في وجهات النظر المصرفية بين المصارف العاملة والمركزي، إذ اشتمل الاجتماع على مراجعة وعرض لمعظم القرارات التي صدرت منذ عام وبيان رأي الإدارات المصرفية في هذه القرارات وآليات تنفيذها وتطبيقها، حيث نالت معظم هذه القرارات رضا المصارف، وخاصة في التوسع بمنح التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود والأولويات التي تحددها الحكومة، وخاصة تمويل المشروعات الحيوية والمهمة، وكل ما يدفع ويخدم النشاط الاقتصادي وتنمية الإنتاج ويدعم الليرة السورية، وأنه على سبيل المثال: الكثير من المصارف صدرت تعليمات تنفيذية مع عودتها لاستئناف منح القروض وتعمل على مراجعة هذه التعليمات وتقييمها كل فترة، لإعطاء المصرفي لحالات متغير من جديد. والاتفاقية لكن ضمن ضوابط واضحة تشترط الالتزام بمعايير المخاطر لعدم تعرض القروض التي يمنحها المركزي حريص على التوسع في التسهيلات وحول القرار ه وفتح الحسابات أربت معظم المصارف جاهزيتها لفتح حسابات للراغبين بذلك بما فيها المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية.

بسيبها، وكذلك آليات التعاقد والتمويل وجذب المخدرات. وقدم المجتمعون مجموعة من المقترحات تركزت على الاستمرار بوجود ضوابط وتعليمات واضحة لعملية الإقراض تساعد على تقديم التمويل المطلوب مع مراعاة المخاطر الائتمانية القائمة تجنباً للوقوع في أزمة تعجز جديدة، مؤكداً أن حزمة القرارات الأخيرة التي قدمها المركزي جاءت في الوقت

المناسب. ووجه الحاكم المصارف بضرورة دعم الثقافة المصرفية لدى الجمهور، والعمل على تعزيز ثقة المتعاملين بالقطاع المصرفي وتأمين البيئة الفنية المناسبة لأدوات الدفع الإلكتروني، مؤكداً استمرار المصرف المركزي من خلال دوره الرقابي والإشرافي على تطبيق المعايير المثلى في العمل المصرفي،

وكذلك آليات التعاقد والتمويل وجذب المخدرات. وقدم المجتمعون مجموعة من المقترحات تركزت على الاستمرار بوجود ضوابط وتعليمات واضحة لعملية الإقراض تساعد على تقديم التمويل المطلوب مع مراعاة المخاطر الائتمانية القائمة تجنباً للوقوع في أزمة تعجز جديدة، مؤكداً أن حزمة القرارات الأخيرة التي قدمها المركزي جاءت في الوقت

المناسب. ووجه الحاكم المصارف بضرورة دعم الثقافة المصرفية لدى الجمهور، والعمل على تعزيز ثقة المتعاملين بالقطاع المصرفي وتأمين البيئة الفنية المناسبة لأدوات الدفع الإلكتروني، مؤكداً استمرار المصرف المركزي من خلال دوره الرقابي والإشرافي على تطبيق المعايير المثلى في العمل المصرفي،

بسيبها، وكذلك آليات التعاقد والتمويل وجذب المخدرات. وقدم المجتمعون مجموعة من المقترحات تركزت على الاستمرار بوجود ضوابط وتعليمات واضحة لعملية الإقراض تساعد على تقديم التمويل المطلوب مع مراعاة المخاطر الائتمانية القائمة تجنباً للوقوع في أزمة تعجز جديدة، مؤكداً أن حزمة القرارات الأخيرة التي قدمها المركزي جاءت في الوقت

عبد الهادي شباط

عقد حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول اجتماعاً مع مديري المصارف العامة والخاصة لمناقشة تطور العمل المصرفي وسط القرارات الأخيرة التي أصدرها المصرف بخصوص تمويل المستوردات وتحفيز الصادرات والتسهيلات الائتمانية، وإجراءات ضبط سعر الصرف في ظل تطبيق المرسومين التشريعيين ٣ و ٥، إضافة إلى دور المصارف في تطبيق التعليمات التنفيذية لقرار مجلس الوزراء رقم ٥ المتعلق بالبيع العقارية. وأشار قرفول إلى المهام المنوطة بالمصرف المصرفي باعتباره القناة الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي ودعمه، والمتعلقة في توظيف الموارد المالية لدعم العملية الإنتاجية ولاسيما مع تقدم انتصارات الجيش العربي السوري واستكمال تحرير محافظة حلب وإعادة افتتاح الطريق الدولي بين دمشق وحلب ومطار حلب الدولي، منوهاً بضرورة الاستمرار في الحفاظ على مؤشرات السلامة المصرفية بالدرجة الأولى، والعمل على تحسين مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي، وهو ما يمثل العنوان الرئيس لخطة العمل في عام ٢٠٢٠.

كما جرى خلال الاجتماع مناقشات واسعة تناولت سبل تعزيز فعالية المصارف في استنهاض الإمكانيات الاقتصادية، إلى جانب التعاون لتلبية المعوقات والعيقات التي تعترض العمل المصرفي في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية، ومن أهمها معالجة مسألة الدين المتعثر وضرورة التمييز بين العملاء المتعثرين قبل الأزمات والعملاء المتعثرين

تقنين الكهرباء يصل لـ أيام في جديدة عرطوز! «الكهرباء»: سبب الانقطاعات تطبيق برنامج الحماية الترددية

رامز محضوب

ساعات فقط بمعنى أن الحماية الترددية توضع ٨ ساعات في اليوم الأول و ٨ ساعات في اليوم الثاني و ٨ ساعات في اليوم الثالث والهدف من ذلك كي لا تنقطع المنطقة ويطلق البرنامج على مدار يوم كامل لذا يوزع على مدار ثلاثة أيام في المنطقة، مبيّن أنه عندما يهبط التردد تفصل الكهرباء عن المنطقة خلال مدة الـ ٨ ساعات التي يطبق خلالها برنامج الحماية الترددية ولا تفصل في الساعات المتبقية من اليوم. وأشار إلى أن برنامج الحماية الترددية موضوع بشكل دائم لكن عند ما يتحسن الطقس ستتحسن أمور الكهرباء في مناطق الريف ولن يعود هناك أي تأثير للحماية الترددية. وبخصوص موضوع انخفاض ساعات المدير أن استرجار الكهرباء هو الذي يحدد ساعات التقنين، مبيّن أن كمية توليد الكهرباء ثابتة حالياً وليس هناك أي تغيير فيها، مشيراً إلى أنه بمجرد تحسن الطقس سيحسن واقع الكهرباء لكن ليس هناك حالياً أي توقيت محدد لتحسين واقع الكهرباء. وختم المدير بالقول إن وزارة الكهرباء تعادت على استيراد عدادات كهرباء وهي قيد التوريد حالياً وسيكون مسترمة ويستطيع كل مواطن أن يحصل على حقه وفق البيانات المدرجة على البطاقة الإلكترونية طالما أيام الشهر، علماً بأنه من حق أي عائلة أن تحصل على مستحقاتها من المواد (السكر، الأرز والشاي) كل شهر بشهره ولن تقف أي عائلة هذا الحق.

شكاوي عديدة وصلت إلى «الوطن» بخصوص الانقطاعات المتكررة والمتواصلة للتيار الكهربائي التي بلغت لساعات طويلة في منطقة جديدة عرطوز، فضلاً عن مناطق أخرى في ريف دمشق. وتواصلت مع مدير مسؤول في شركة كهرباء ريف دمشق للاستفسار عن أسباب هذه الانقطاعات المتكررة التي تستمر في بعض الأحيان عدة أيام، الذي أكد أن سبب هذه الانقطاعات المتكررة يعود لتطبيق برنامج الحماية الترددية للتيار الكهربائي الذي يستهدف منطقة جديدة عرطوز وغيرها من مناطق الريف، مبيّن أنه نتيجة لتطبيق برنامج الحماية الترددية يصبح هناك انقطاعات للتيار الكهربائي نتيجة الحمولات الكبيرة. وبين المدير أن أي منطقة عندما يطبق عليها برنامج الحماية الترددية في الشتاء الكهربائي، مبيّن أن الحماية الترددية توضع بشكل دوري على مناطق الريف كي لا تنقطع المنطقة على حساب مناطق أخرى. وأوضح أن برنامج الحماية الترددية يطبق كل ثلاثة أيام ويستهدف منطقة حلب ومنها منطقة جديدة عرطوز وذلك خلال فترة مدتها ٨

٢,١٤ مليون أسرة اشترت ٣ ملايين كيلو سكر و١,٨ مليون كيلوز و٨٩ ألف كيلو شاي عبر «الذكية»

نجم لـ «الوطن»: المخازين تكفي عدة أشهر وزيادة عدد الصالات في المحافظات زيت دوار الشمس على البطاقة من أول آذار بسعر أقل بـ ٤٠٠ ليرة من الأسواق

هبرة الغاروف بـ ٧٢٠٠ ليرة والعجل بـ ٦٢٠٠ والمسوفة ٥٥٠٠

«السورية للتجارة» تخرن الزيوت استعداداً لطرحها عبر البطاقة الذكية

عبد النعم مسعود

كشف مدير فرع السورية للتجارة في ريف دمشق علي صيوح لـ «الوطن»، أن التحضير لبدء توزيع الزيوت عن طريق البطاقة الذكية بداية الشهر الجاري على قدم وساق توقف البيع عن طريق البطاقة موضحاً أن بدأ بإبرام العقود اللازمة وتخزين المواد في المستودعات تحضيراً لهذا الأمر في حال اتخذ قرار بتنفيذ. وأكد صيوح عودة بيع اللحوم الحمراء في صالات السورية في ريف دمشق بعد توقف والبداية كانت أول من أمس من افتتاح صالة نموذجية لبيع اللحوم في جرمانا يباع فيها كيلوغرام لحم الخروف الهبرة مع جزء دهنه بمبلغ ٧٢٠٠ ليرة ولحم العجل ٦٢٠٠ بمبلغ والمسوفة بسعر ٥٥٠٠ ليرة، موضحاً أنه خلال الفترة القادمة سيتم التوسع ليشمل باقي الصالات في ضاحيتي قديسا وجرستا وصحنايا وجديدة عرطوز، مؤكداً أن عملية بيع لحوم الفروج لم تتوقف في صالات الريف حيث يتم تزويد أغلب المناطق. وأوضح أن تخوف التجار في الفترة الماضية كان وراء إجماعهم عن التعاقدات في ظل تقلبات سعر الصرف، مضيفاً: إن العقود التي أجراها ويجريها الفرع جيدة وبكميات وأسعار مناسبة أيضاً. وبين أن صالات السورية للتجارة المنتوزعة في زملكا وعين ترما وسقيا ودوما ومرج السلطان تعمل، وأنه لا توجد إشكالية في

استخدام البطاقة الذكية ومعيداً بعض الإشكالات إلى التغطية الهاتفية والتي تنتقع في بعض الأحيان في بعض الأمان نتيجة عطل في برج معين أو انقطاع للكهرباء نأفياً الشكاوي التي تلقتها «الوطن» حول انعدام الانترنت في بعض المناطق ما يؤدي إلى توقف البيع عن طريق البطاقة موضحاً أن الإشكالات أصبحت أخف لناحية استخدام البطاقة. ويشير صيوح إلى أن حركة البيع في الريف ممتازة في ظل وصول عدد البطاقات إلى ٦٠٠ ألف بطاقة وأن السورية في الريف تقوم بتسيير سيارات لبيع المواد إلى المناطق التي لا توجد فيها صالات مبيّن أن عدد الصالات في الريف يصل إلى ٩٣ منفذ بيع. وعن وجود تأخير في توزيع المواد التموينية عبر البطاقة وفقاً لما رصدت «الوطن» في صالة التضامن التابعة لريف دمشق حيث يتم التوزيع مرة كل أسبوع أو عشرة أيام، إضافة إلى تأخر التوزيع في عدد من الصالات أوضح أن المواد التي توزع عبر البطاقة يزيد بها الفرع عن طريق الإدارة المركزية، مبيّن أن حصص كل منفذ من منافذ البيع تصل من طن ونصف الطن إلى طنين من مواد السكر والرز وأن التزويد يتم يومياً من مستودعات الريف لجميع الصالات، كاشفاً عن وجود تأخير في توزيع مادة الشاي ومبيّن أن الصالنتين الموجودتين بجانب الفرع في التضامن يتم تزويدهما بالتناوب لوقوعهما داخل المدينة.

علي محمود سليمان

صرح مدير عام المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ «الوطن» بأنه سيتم إضافة مادة زيت دوار الشمس إلى المواد التي تباع وتوزع بالسعر المدعوم عبر البطاقة الإلكترونية «الذكية» من بداية الشهر القادم، وذلك بعد وصول الكميات الكافية من المادة والتي تغطي حاجة المؤسسة لبيعها للمواطنين، حيث سيتم تعبئة والتغليف بعبوات السورية للتجارة لمنتج تداولها في الأسواق. وأوضح نجم أن مبيع العبوات سيكون بسعر مدعوم، وبأقل من سعره في الأسواق بأكثر من ٤٠٠ ليرة سورية لـ لتر الواحد، بانتظار وضع المسامات الأخيرة على السعر النهائي والكميات التي سيتم تحديدها للفرع والأسرة مشيراً إلى عدم وجود أي تعديلات على الكميات المخصصة للفرع والأسرة التجارية في الشهر الأول كانت جيدة ورغم وقوع بعض الأخطاء والتي تم تلافي معظمها، وخاصة لناحية تدريب كوادر المؤسسة في الصالات للعمل



المبيعات سكرًا، وتم بيع ما يزيد على ٣ ملايين كيلو غرام، بنسبة ٣٧٪ للرز، إذ تم بيع أكثر من ١,٨٤ مليون كيلو غرام، وأخيراً الشاي بنسبة ١,٨٨ كيلوكيكة تزيد على ٨٩,٣ ألف كيلو غرام. ومازالت عمليات بيع تلك المواد مستمرة ويستطيع كل مواطن أن يحصل على حقه وفق البيانات المدرجة على البطاقة الإلكترونية طوال أيام الشهر، علماً بأنه من حق أي عائلة أن تحصل على مستحقاتها من المواد (السكر، الأرز والشاي) كل شهر بشهره ولن تقف أي عائلة هذا الحق.

المخالفات، وكذلك الأمر جرى الاتفاق مع الجمعيات التعاونية ولديها ٥٠ صالة في المحافظات، بالإضافة إلى أن المؤسسة ستبدأ بعمليات الصيانة وإعادة التأهيل لـ ٢٢ صالة تتواجد في محافظة حلب وريفها لإعادتها للخدمة خلال الأشهر القادمة. وقد بلغت مبيعات المؤسسة السورية للتجارة من مواد السكر والرز والشاي عبر البطاقة الإلكترونية منذ بداية شهر شباط لغاية يوم ٢٥/٢/٢٠٢٠ كمية ٤,٩٧ ملايين كيلو غرام، وقد اشترت ٢,١٤ مليون عاتلة، و٦١,٢٪ من تلك

على أجهزة قراءة البطاقة والسرعة في عمليات البيع، كما تم الانتقال لتعبئة الألية لتسريع عمليات النقل والتوزيع على الصالات. وبين نجم أن المؤسسة ستفتتح صالات ومنتاق بيع جديدة بشكل شبه يومي في المحافظات في إطار التوسع الأقليمي للمؤسسة وزيادة انتشاره الجغرافي لتغطية كافة التجمعات السكانية، وقد تم الاتفاق مع المؤسسة الاجتماعية العسكرية للبيع والتوزيع عبر صالاتها للمواد المدعومة عبر البطاقة الإلكترونية وهي تبلغ ١٠٠ صالة في

ولفت نجم إلى أن مخازن ومستودعات المؤسسة ممثلة بالمواد وهي تكفي حاجة المؤسسة للتوزيع عبر صالاتها لعدة أشهر، ولكن يتم البيع وفق خطة مدروسة للمحافظة على طرح الكميات في صالات المؤسسة بما يغطي الحاجة اليومية، ولحين وصول الدفعات الجديدة من المواد والتي تم التعاقد عليها، مؤكداً أن تقديرات التجربة في الشهر الأول كانت جيدة ورغم وقوع بعض الأخطاء والتي تم تلافي معظمها، وخاصة لناحية تدريب كوادر المؤسسة في الصالات للعمل